العولمة وأزمة علم الاجتماع- رؤية مستقبلية

أ.د إياس محمد فتحي غزال

أستاذ بقسم علم الاجتماع كلية الآداب - جامعة المنوفية

ملخص

لقد مر علم الاجتماع بالعديد من الأزمات التى لازمته خلال مراحل تطوره فى القرن العشرين فمن أزمة الماركسية إلى أزمة الامبريقية إلى أزمة الإيديولوجيا، إلا أنه قد استطاع التغلب على هذه الأزمات وتقديم مفاهيم ونظريات جديدة تخطت تلك الأزمات، ولكن ظلت النظرية السائدة مرتبطة بما أطلق عليه بلاك **Black** عام ٢٠٠٠ نظرية الاحتواء Contained Theory حيث ظل موضوع وهدف علم الاجتماع متخندقا داخل حدود الدولة- الأمة والتى تآكلت ولم تعد هذه النظرية كافية لفهم الظرف الكونى الجديد، لقد أصبحت المعرفة Knowledge هى القوة الحقيقية المسيطرة على العالم أجمع وأصبح التحدى اليوم هو مدى قدرة المجتمع على استيعاب المعرفة العالمية المعاصرة وأصبحت علوم البيانات من أهم العلوم سريعة التطور والتداخل مع كل العلوم الأخرى. ويهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية جديدة لعلم الاجتماع والذى أصبح فى حاجة لاستحداث مفاهيم ومناهج متطورة تواكب سمات المجتمع الكونى الجديد. وذلك من خلال ما يلى:

١. إعادة النظر فى الموضوعات التى يتناولها علم الاجتماع.
٢. ميدان تخصص وتطبيق علم الاجتماع (الوحدات الاجتماعية).
٣. العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين علم الاجتماع والعلوم الإنسانية ونظم المعلومات وعلوم البيانات Data Sciences.
٤. المناهج الحديثة الكمية والكيفية لدراسة علم الاجتماع مثل إستراتيجية تقدير الأثر Impact Assessment والتنقيب عن النصوص Text Mining والمسوح الاليكترونيةElectronic Surveys .

وبناء على هذا التصور الجديد نقدم رؤية مستقبلية لعلم الاجتماع فى العالم العربى من حيث البحوث العلمية النظرية والتطبيقية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أزمة علم الاجتماع وتحديات العولمة- رؤية مستقبلية

مدخل:

يتميز العصر الراهن بسرعة تدفق المعلومات وسرعة تحول الصيغ الحداثية إلى صيغ عالمية، وكان من المفترض أن تشكل تداعيات العولمة دعائم لتوحيد أجزاء العالم، غير أن الواقع يشير إلى عكس ما كان متوقعا لأننا نواجه مظاهر متعددة للأزمات والتفكك والانهيار سواء فى إطار الدول أو فى مجال المؤسسات والتجمعات البشرية أو حتى فى مجال العلوم الإنسانية ومن بينها علم الاجتماع، ومع ذلك تظل هناك دعوات أيديولوجية المقصد تؤكد على توحد الأطراف من خلال إرساء دعائم النظام العالمى الجديد والتوجه نحو كونفته هذا العالم، بل تدعو أطراف العالم إلى الالتفاف حول المركز الرأسمالى وإلغاء القوميات والهويات والولوج فى السوق العالمى[١].

وتلعب العلوم الإنسانية من بينها علم الاجتماع دورا حيويا فى تحليل أوضاع العالم الحديث وتغيراته، ويعتمد عليها بوصفها علوم هامة ليس فقط لمواجهة متطلبات التكيف والتفاعل، بل لتشكيل بنية المجتمع وهويته وثقافته أيضاً، وخاصة فى ظل إطار حضارى شديد التباين سواء فى معدلاته أو نوعية تطوره بين دول الشمال التى تملك مفاتيح وأدوات التقدم العلمى والتكنولوجى ودول الجنوب التى مازالت تعانى من الأزمات والتوترات، بالإضافة إلى تحديات عصر العولمة[٢]

ويمكننا القول أن علم الاجتماع يمر بأزمة هائلة حيث ألقى النظام العالمى الجديد بتداعياته على الواقع برمته، وبدأت تظهر آثاره فى مختلف بلدان العالم والبلدان الأقل نموا وتقدما، وبدأت تظهر الانعكاسات السلبية له على عملية التنمية والتحديث، وتظهر تداعياته فى نطاق علم الاجتماع ذاته ويتضح ذلك من خلال عدم مواءمة النظريات الاجتماعية فى تفسير الواقع والتنبؤ بالمستقبل، مما شكل أزمة هائلة، وهذا ما يلقى على المشتغلين بهذا العلم المزيد من التساؤلات والإشكاليات النظرية والمنهجية والمهام البحثية الجديدة التى عليهم الأخذ بها.

وبناء على ما سبق تتمثل المشكلة الرئيسية فى هذا البحث فى أن علم الاجتماع يشهد أزمة هائلة سواء فى اتجاهاته النظرية أو فى أساليبه البحثية المستخدمة، وتشتد هذه الأزمة فى ظل التغير السريع والمتلاحق الذى أصبح هو الصيغة الحاكمة للتفاعل فى النظام العالمى المعاصر الذى تنوعت فى إطاره أشكال التغير الاجتماعى ومستوياته وسرعاته، بحيث أصبح على اللغة العلمية مراجعة المفاهيم المستخدمة فى الاتجاهات النظرية التقليدية، وكذلك فى الأساليب البحثية المعتمد عليها[٣]، والبحث عن أخرى جديدة قادرة على تفسير الواقع وتحليله فى ضوء تحديات ومتغيرات ثورة المعلومات، حيث أن علماء الاجتماع فى مجتمعاتنا العربية يعانون من عدم وضوح الرؤية فى النظرية وفى الأساليب البحثية فهم يميلون فى معظم الأحيان إلى نقد كل ما يطرح فى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المجتمعات الغربية دون التوصل إلى نظرية للمجتمع العربى، كما أن إشكاليات بحوثهم تكمن فى إنها لا تمت بصلة إلى واقع المجتمع العربى.

لذا فقد أصبح على علم الاجتماع المعاصر أن يستجيب بالضرورة لتحديات العصر التقنى الراهن ويترجم فى أبحاثه ودراساته تحليلا للأزمة السائدة التى حلت به، وهذا يحتاج إلى إعادة نظر نحو هذا العلم بحيث يتجلى دوره ودور علماءه وباحثيه فى تفهم تلك الأزمة والعمل على تشخيصها ومواجهتها والتخطيط لعلاجها ووضع رؤية مستقبلية لها.

لذا تأتى أهمية هذا البحث فى أن الكشف عن أزمة علم الاجتماع الحالية لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تكون دراسة منفصلة عن الإطار البنائى للمجتمع، ومن ثم ينبغى ربط تلك القضية بالسياق الاجتماعى أو مجمل التغيرات المؤثرة فى تشكيل تلك الأزمة، وبطبيعة الحال نجد أن هذه المتغيرات منها ما هو عالمى يأتى من الخارج فى صورة من التغلغل والتبعية ومنها ما هو محلى يرتبط بالبناء الاجتماعى للمجتمع.

هذا فضلا عن أن معظم البحوث والدراسات الخاصة بعلم الاجتماع تعتمد على الأسلوب الوصفى الذى يتناول تحليل الحالة الراهنة للأزمة، وتقديم الشروح التى لا تنطوى على تحليل نقدى للوضع الراهن، بل ولا على تقديم رؤية مستقبلية نظرية ومنهجية جديدة بحيث تكون قادرة على تفسير الواقع وتحليله فى ضوء متغيرات وتحديات العصر الراهن.

أما بالنسبة للأهداف يحاول هذا البحث تقديم تصور سوسيولوجى حول أزمة علم الاجتماع فى ظل تحديات العولمة ومن ثم كيف تشكلت تلك الأزمة فى ظل هذه التحديات وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على ملامح البناء الاجتماعى فى ظل تحديات عصر العولمة الراهن.
٢. نقد للاتجاهات النظرية، وكذلك للأساليب المنهجية الأكثر استخداما فى بحوث ودراسات علم الاجتماع والكشف عن مدى ملاءمتها للواقع الاجتماعى الراهن.
٣. وضع رؤية مستقبلية لنظرية جديدة وأساليب بحثية متقدمة تتلاءم مع تحديات المرحلة المقبلة.

ونقصد بأزمة علم الاجتماع فى بحثنا الراهن بأنها تعنى عدم ملاءمة معظم الاتجاهات النظرية الغربية لتفسير الواقع الراهن بكل ما فيه من تحديات، وكذلك عدم ملاءمة تلك الاتجاهات فى تفسير معاناة دول العالم الثالث من مختلف المشكلات من فقر وأمية وبطالة وتعصب وإرهاب.... وغيرها؛ مما يترتب عليه أيضا عدم ملاءمة الأساليب البحثية المعتمد عليها، حيث أغرقت معظم بحوث ودراسات علم الاجتماع فى جزئيات أدت بالضرورة إلى طمس جوهر المجتمع المدروس، مما أعاق تحقيق شمولية التفسير، وهذا يتطلب صياغة اتجاهات نظرية جديدة نابعة من واقع مجتمعات العالم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثالث (حيث لا تقتصر الأزمة على دول العالم الثالث وإنما توجد بتلك الدول في المجتمعات الأكثر تقدما نظرا للتطورات التكنولوجية الحادثة وتأثيرها الواضح والجاد على المجتمع، مع استخدام أساليب بحثية متقدمة تتلاءم مع تعقيدات العصر الراهن.

أما فيما يتعلق بمفهوم العولمة Globalization فيمكننا القول بداية أنه على الرغم من انتشار مفهوم العولمة وتداوله، إلا أن ما يحيط به من غموض يكاد يكون هو المعبر عن المجالات التي تدور حوله، فالرغم من الكم الهائل من الندوات والحلقات النقاشية والمؤتمرات التي تناولت مفهوم العولمة، إلا أنه من الصعوبة بمكان تحديد كل جوانب العولمة كعملية لها أبعاد متعددة ومتشابكة.

حيث تعد العولمة نمط اقتصادي سياسي اجتماعي ثقافي تقني لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الدول الأقل تقدما بهدف تحقيق غايات فرضتها التغييرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر [٢].

ولقد أجريت العديد من البحوث والدراسات حول هذه الظاهرة ومدى تأثيرها في حياتنا في كافة المجالات؛ فالبعض ركز على فرصها دون الاهتمام بمخاطرها، وأخذ يبالغ في إبراز إيجابياتها ويتضح ذلك في كتابات كل من ريك **Reich** والبرو **Albrow** وغيرهم، وهناك فريق ثاني أساء فهمها واعتبرها نقمة ولا يرى منها سوى السلبيات، وفي هذا الصدد يشير كابلنسكي **Kaplansky** إلى العولمة بأنها تمثل التدهور الذي شمل العالم كله عبر الزمان ومن ثم أعاق عملية التنمية والتقدم، كما يتضح أيضا في أعمال تومبسون **Thompson** وهرست **Herst**، أما الفريق الثالث فقد وقف موقفا وسطيا بين الفريقين السابقين ويمثلهم أنتوني جيدنز **A. Giddeins** [٣].

ويمكننا القول هنا ونحن بصدد الحديث عن العولمة أنه لا يمكن المفاضلة بين هذه الاتجاهات الثلاث (المؤيدة والرافضة والوسطية) لأن لكل اتجاه إيجابياته وسلبياته، وستظل هذه الاتجاهات الفكرية قائمة ومن حق الجميع أن يبني وجهة نظره الخاصة دون أن يلغي أحدهم الآخر.

وبناء على ما سبق يمكننا توضيح المقصود بالعولمة بأنها عملية تاريخية معقدة ومستمرة يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب، تحكم تفاعلاتها مجموعة من القيم لدول عظمى في النظام العالمي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بكل الوسائل لفرض نموذجها الحضاري الغربي في كافة الجوانب على دول العالم الثالث؛ مما أدى إلى مزيد من الأزمات (ومن بينها أزمة علم الاجتماع) في هذه الدول.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الأول:

التعرف على ملامح البناء الاجتماعى الراهن فى ظل تحديات العولمة. تلك الملامح التى انعكست بدورها على تشكيل أزمة فى علم الاجتماع، حيث يرى **انتونى جيدنز** فى أحد مؤلفاته بعنوان "العالم المنفلت" الصادر عام ١٩٩٩ أن العالم الذى نعيش فيه اليوم يبدو أنه خارج نطاق تحكمنا وسيطرتنا، أنه عالم منفلت فى كل شئ[٦]، ويرجع ذلك إلى الثورة الثالثة التى يشهدها العالم أجمع متمثلة فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أو ثورة الانفوميديا، وهى ثورة كونية حقيقية أفرزتها ظاهرة العولمة، وتؤثر فى حياتنا اليومية ولها تداعياتها التى نلمسها حول العالم فى مختلف النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية[٧].

فمن الناحية الاجتماعية على سبيل المثال يمكننا القول أن معظم دول العالم وخاصة الثالث أصبحت فى ظل العولمة مهددة بكوارث بيئية وبانتشار الأوبئة الخطرة، وتفشى الأمراض، وزيادة معدلات الجرائم والعنف، فضلا عن تزايد معدلات الفقر والبطالة وخاصة بين الشباب المتعلم من أبناء الطبقة الوسطى، وكيف دعمت تلك البطالة لديهم من قيم الفردية والأنانية والمظهرية وحمى الاستهلاك والكسب السريع والهروب من مواجهة الواقع عن طريق الهجرة غير الشرعية إلى المجتمعات الغربية[٨].

كذلك عملت العولمة على تهميش الطبقة الوسطى وهى الطبقة المثقفة والتى تضم العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء والمدرسين... وغيرهم، وذلك بعدم دعم هذه الطبقة ماديا أو معنويا، تلك الطبقة التى قادت العديد من حركات التحرر الوطنى وحملت لواء الحداثة والتقدم، فضلا عن دفاعها دوما عن حقوق الإنسان وعن تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية.

وبالنسبة للناحية الاقتصادية من العولمة فهى الأكثر تحققا على أرض الواقع، حيث يبدو عالم اليوم معولما اقتصاديا أكثر مما هو معولم ثقافيا أو سياسيا[٩].

ففى ظل العولمة الاقتصادية تبرز الشركات متعددة الجنسيات التى تتحكم فى اقتصاد معظم دول العالم وخاصة الثالث.

إن العولمة بواسطة السوق هى الشكل المتقدم لرسملة العالم إلى التعميم الكونى للرأسمالية، حيث تهدف العولمة من الناحية الاقتصادية إلى اهتمام العالم أجمع بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأى أمر أخر[١٠] بما فى ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التى أصبحت تتراجع وتشهد اليوم - كما هو متضح- أزمة هائلة، وتستبدل بالعلاقات السلبية والربحية والنفعية، أو بمعنى أخر تهدف العولمة من الناحية الاقتصادية إلى سلعنة العالم وتحويل أفراده إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التى تروج للثقافة الاستهلاكية الغربية[١١].

كل هذا أدى إلى تفاقم الأزمات فى المجتمع مما يدعونا إلى القول بأن العولمة ساعدت على تكريس أزمة علم الاجتماع.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفيما يتعلق بالجانب السياسي؛ فيمكننا القول أنه على الرغم من أن أي دولة كانت تتمتع بقوة وسيادة وفعالية، إلا أن العولمة عملت على الأضعاف من قوة وسطوة الدولة وأصبحت السياسة لأول مرة في التاريخ ممكنة على الصعيد العالمي بدلا من الصعيد المحلي، ويلاحظ ذلك على معظم دول العالم الثالث حيث أعيد تشكيل معظم هذه الدول أمام أعيننا، إذا تواجه الدول اليوم مخاطر وإن ظل هيكلها الخارجي كما هو؛ فقد تغير ما تحتويه من الداخل وأصبحت أنظمتها الهيكلية غير كافية لأداء المهام التي يتوقع منها انجازها بالطرق التقليدية، بل لقد أصبحت مجتمعات اليوم في ظل العولمة مجتمعات غير امنة وفوضوية وممتلئة بالانقسامات الهائلة.

لذا يرى جيدنز أن العالم اليوم في ظل العولمة أصبح عالم فوضوي ومفعم بالمخاطر والاضطرابات، وعجزت أنظمته في سائر الدول عن أداء ما هو متوقع منها، وهذا يحتاج إلى إعادة بناء أو إيجاد هياكل أو أنظمة حديثة تتلاءم مع التحديات الراهنة المفعمة بالمخاطر[١٢].

أما فيما يتعلق بالنواحي الثقافية فيمكننا القول أنه لم يحدث في التاريخ أن أصبحت المناطق الثقافية والحضارية بما في ذلك أكثر المناطق الثقافية انعزالا ورغبة في الانعزال منفتحة بقدر ما هي منفتحة في وقتنا الراهن.

هذا فضلا عن أن ملايين البشر في ظل ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أصبحوا اليوم موحدين تليفزيونيا وتليفونيا، ومن خلال البريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي، حيث التبادل الحر للأفكار والمفاهيم عبر الثقافات وربما عقليات مشتركة لا تعبر عن ثقافة محددة بل عن مجموعة ثقافات متنوعة في العالم[١٣].

ومن أهم هذه التحديات في المجال الثقافي أيضا انتقال وتركيز اهتمام ووعي الإنسان من المجال المحلي الضيق إلى المجال العالمي الواسع حيث يزداد الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشرية.

ويستحل المواطنة العالمية تدريجيا محل الخصوصيات والانتماءات الوطنية، وفي هذا الصدد عبر فريمون في أحد مؤلفاته بعنوان: "تلاقي الثقافات والعلاقات الدولية" أن الثقافات الأضعف لا تجد أمامها إلا التفكك والانهيار مما يشكل إشكالية على صعيد الهوية، وعلى نمط الحياة الاجتماعية، حيث أن فقدان الاستقرار يشكل المصدر الخفي لضياع المجتمع وتجزئته[١٤]؛ لذا فالنتيجة النهائية المستهدفة من عولمة الثقافة هي ربط العالم بقيم وقناعات وسلوكيات وعادات مشتركة تتجاوز الحدود، وهذا ما يمثل على حد تعبير جلال أمين غزواً ثقافياً، كما يمثل صراعا ثقافيا جديدا بين التقاليد الدينية للجماعات الأصولية التي تمتلك أجندة كونية وبين الثقافة الغربية الرافضة للأصولية الدينية[١٥]، وهذا ما يؤرق المجتمعات، كما أنه يقلق الدول التي فقدت سيطرتها على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وهي تفقد الآن السيطرة على الوضع الثقافي، وهذا كله انعكس بدوره على اشتداد أزمة العلوم الإنسانية ومن بينها أزمة علم الاجتماع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حيث ظلت تحديات العولمة والتغييرات السريعة والمتلاحقة تلاحق علم الاجتماع فى كل مرحلة من مراحل تطوره- كما سنرى فى الصفحات التالية- مما يتطلب تغير هائل ليس على مستوى التنظير فحسب وإنما على مستوى التحليل والتفسير أيضا فى هذا العلم.

وبالنسبة **للمحور الثانى** وهو المتعلق بنقد الاتجاهات النظرية وكذلك الأساليب البحثية الأكثر استخداما فى بحوث ودراسات علم الاجتماع والكشف عن ملاءمتها للواقع الاجتماعى الراهن.

فيمكننا القول فى هذا الصدد أنه على الرغم من أن النظرية هى مجموعة مبادئ وتعريفات مترابطة تفيد فى تنظيم جوانب مختارة من العالم الامبيريقى على نحو منسق ومنتظم؛ فهى تتكون أيضا من قضايا مترابطة منطقيا وقابلة للتحقق الأمبيريقى، إلا أنها تمثل مسألة أساسية فى العلم.

ولقد شهد علم الاجتماع وخاصة فى الآونة الأخيرة حركة نقد هائلة لتصحيح مسار هذا العلم من خلال معظم اتجاهاته النظرية الأكثر استخداما ابتداءاً من **أوجسيت كونت** O.Komte وحتى **بارسونز** Parsons فمنذ ظهور أعمال **تشارلز رايت ميلز** Ch.R.Mells **وجولدنر** Gouldner، واليسار الجديد، وحركات النقد الاجتماعى، ومدرسة فرانكفورت... وغيرها من اتجاهات ظهرت الحاجة إلى مناداة المشتغلين بهذا العلم بأنه يكون لهم أدوار وأهداف جديدة أكثر تحررا وإنسانية[١٦].

وهنا يمكننا القول أن أزمة علم الاجتماع راجعة أساسا إلى أزمة المجتمع الغربى بكل ما فيه من تناقضات وتغييرات، حيث أن أزمة المجتمع الغربى قد انعكست على علم الاجتماع ذاته فأدت به هو الأخر إلى أزمة، حيث أن المتتبع لنشأة علم الاجتماع يجد أنه نشأ فى رحم أزمة المجتمع الغربى فى القرن التاسع عشر واستمرت الأزمات تلازم هذا العلم فى كل مرحلة من مراحل تطوره، حيث ظهرت أزمة الممارسة فى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، ثم شهد علم الاجتماع فى الثمانينات والتسعينيات أزمة الأيديولوجيا وتعمل العولمة حديثاً على تكريس أزمة هذا العلم[١٧].

ونشأت وجهة النظر السوسيولوجية لتقدم فهماً وتفسيراً لكل ما ترتب على هذه الأزمة من تداعيات على المجتمع الأوروبى فى ذلك الوقت.

وهناك العديد من البحوث والدراسات التى تناولت أزمة التنظير فى علم الاجتماع.

والحقيقة أن علم الاجتماع منذ نشأته تبلور من خلال تيارين رئيسيين يتميز كل منهما برؤية خاصة للواقع الاجتماعى.

يتمثل التيار الأول فى المثالية ويتمثل هدفه الأساسى فى الجهل بالواقع بكل ما فيه من تغيرات وتناقضات ومحاولة تزييف الوعى بهذا الواقع أى جعله غير قابل للفهم والاستيعاب.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما التيار الأخر فهو يمثل الاتجاه الرافض أو الثورى، حيث يعمل على فهم وتفسير واستيعاب الواقع المعاش التى تمكنه من المواجهة الفعالة لمشكلات هذا الواقع.

وهناك بالطبع صراعا بين التيارين مما أدى إلى اشتداد الأزمة فى علم الاجتماع وتخلف اتجاهاته النظرية عن تفسير الواقع بل فى اتجاهات مفتتة.

ولنعطى مثالاً أكثر وضوحا ودقة على أزمة التنظير فى علم الاجتماع من خلال أكثر الاتجاهات النظرية شيوعا فى مجال هذا العلم وهما: الاتجاه البنائى الوظيفى، والأخر هو الاتجاه المادى التاريخى.

ففيما يتعلق بالاتجاه البنائى الوظيفى الذى استخدم من قبل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا الذين ظهروا خلال القرن التاسع عشر مثل **كونت Comte وسبنسر Spencer ودوركايم Durkhiem، وبارسونز Parsons ...** وغيرهم، حيث يهدف هذا الاتجاه إلى إحداث التوازن والتساند وإبقاء الحال على ما هو عليه، وإن المجتمع مستقر وليس هناك ما يعكر صفوه من صراعات ونزاعات بما أن أجزاؤه تتكامل فى القصد والهدف[١٨]، وقد انتقد هذا الاتجاه من قبل بعض العلماء لأنه قام بتصوير المجتمع على أنه نظام أبدى لا يعرف التغير والتطور إلى وضع جديد.

أما بالنسبة للاتجاه الأخر فهو المادية التاريخية وهو القطب الأخر الذى يشد اهتمام معظم علماء الاجتماع وخاصة فى العالم العربى فهو يمثل تيارا قويا من بين التيارات الفكرية لأنه يشكل مصدرا هاما من مصادر تكوين فكر معظم علماء الاجتماع الذين كانوا أوفياء لهذا الاتجاه لدرجة أنه يوجد فيهم من هو ماركسى أكثر من ماركس نفسه.

حيث يقوم هذا الاتجاه على مسلمتين رئيسيتين أولهما العامل الاقتصادى باعتباره المحدد الأساسى الأوحد لبناء المجتمع وتطوره؛ فعلاقات الإنتاج فى مجتمع ما هى التى تحكم وتحدد كافة مظاهر الحياة فى هذا المجتمع، ونقصد بذلك البناء الفوقى الذى يتكون من علم وثقافة وقيم وأخلاق وفلسفة ودين، وثانيهما: النظر إلى العالم بما فيه المجتمع من خلال الإطار الجدلى الذى يتكون من الموضوع ونقيضه والمركب منهما[١٩]، وهو إطار مستمر لا يتوقف، وهذه النظرة الماركسية تجعل أى مجتمع يتكون من طبقتين أساسيتين متناقضتين المصالح مما يجعل الصراع بينهما حتميا، فتحدث الثورة الاجتماعية التى تؤدى إلى تغيير علاقات الإنتاج، وعلى هذا فإن الصراع الطبقى هو المحرك الأساسى للتغير الاجتماعى من أجل الوصول إلى مجتمع بلا طبقات وهو مستمر فى زعمهم فى كل الأزمنة، فتاريخ أى مجتمع عند الماركسية هو تاريخ الصراع بين طبقتين المُستغِلة والمُستغَلة، وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه هوجم هجوما شديدا حتى من قبل الفكر الغربى ذاته، إلا أنه مازال يمثل تأثيرا كبيرا على المشتغلين فى هذا الحقل المعرفى، بل أننا لا نكون مبالغين إذا قلنا إن توجهات هذا الاتجاه وغيره من الأفكار التقليدية هى الأكثر انتشارا فى الأوساط العلمية الغربية وغير الغربية بصفة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خاصة في عصرنا الراهن لدرجة أن باحثينا العرب ما زالوا يدورون في فلك تلك الأفكار التقليدية ويهيمون بها ويستميتون في الدفاع عنها.

وبناء على ما سبق فالاتجاهات النظرية في علم الاجتماع تشهد أزمة هائلة فهي لم تصل بعد إلى مرحلة الكمال في بنائها، ويغلب عليها المنظور الذاتي والتجريدي؛ ففي إطار هذين الاتجاهين السابقين المتناقضين كما رأينا ظهرت اتجاهات ومدارس وبناءات نظرية أخرى حاولت أن تجد علاجا لمشكلات المجتمع المعاصر، ولكنها لم تلتق معظمها نحو هدف مشترك فيما بينها أو تحاول أن تخفف من ويلات وآلام الإنسان، ومن ثم تزايدت الأزمات الفكرية لهذا العلم.

أما بالنسبة لأزمة البحث في علم الاجتماع فيمكننا القول هنا ونحن بصدد الحديث عن أزمة علم الاجتماع أن البحث والنظرية وجهان لعملة واحدة ويكملان بعضهما البعض؛ فالنظرية دون سند من البحث ليس إلا نوع من العبث، فالنظرية في علم الاجتماع مستمدة أساسا من نتائج دراسة علمية أجريت بالفعل في الواقع الاجتماعي وليست مستمدة من النظر العقلي المجرد.

والمتتبع للبحوث والدراسات التي أجريت حول أزمة علم الاجتماع يلاحظ أن ما كتب حول أزمة البحث العلمي الاجتماعي لا يزال قليلاً، وغير كاف بالمقارنة بما كتب عن أزمة التنظير في هذا العلم، بالإضافة إلى أن أزمة البحث العلمي ولدت هي أيضا في رحم الأزمة الاجتماعية ذاتها، والتي قامت على استيراد العلم الاجتماعي من الغرب، ومع استيراد العلم كنا نستورد أيضا مفاهيمه ومناهجه، وكذلك أدواته، والدليل على ذلك أن أكثر المفاهيم المتداولة بين الاجتماعيين إما منقولة أو مقتبسة أو مُعَرّبه أو مترجمة، مما يدل على أننا نعي بقضايا ومفهومات الغرب أكثر مما نعي بقضايانا ونردد مفهومات الغرب أكثر من المفهومات المرتبطة بواقعنا الاجتماعي[٢٠] وهذا يمثل أهم مأزق في علم الاجتماع، بالإضافة إلى أن المتأمل للعديد من البحوث والدراسات في العديد من بلدان العالم بما في ذلك العالم العربي يدرك أن بحوث علم الاجتماع قد أغرقت في الجزئيات وبهذا طمست جوهر المجتمع، ومن ثم أعاقت تحقيق الأهداف الشمولية لهذا العلم.

كما تكمن أزمة البحث في علم الاجتماع في عدم تحديد الأهداف تحديدا واضحا مما يؤدي إلى الوصول إلى نتائج لا تتفق في صياغتها وهي حالة أسماها **بن خلدون** حالة الذهول عن المقاصد، هذا فضلا عن اختيار مداخل منهجية غير ملائمة بل وقاصرة واستخدام أساليب بحثية ليست كاملة أو تامة التكوين[٢١]، بالإضافة إلى الاعتماد على أدوات جمع بيانات تقليدية ومعيبة بطريقة غير سليمة، وارتكاب أخطاء كثيرة في ممارسة البحث، بل إن الخلط بين المنهج وبين أدوات جمع البيانات أصبح أمرا ذائع الانتشار، وبذلك يصبح البحث في النهاية مجرد حشو للبيانات بأدوات فقيرة منها استمارة الاستبيان أو المقابلة، أو الملاحظة ويسلم ذلك إلى اختزال وظائف المنهج

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العلمى إلى مجرد السرد والعرض، وإغفال التحليل والتفسير اللذين لا غنى عنهما فى التنبؤ الناجح والتحكم الملائم.

وفى هذا الصدد يؤكد **"عزت حجازى"** على قصور الأدوات البحثية المستخدمة فى علم الاجتماع، فالمعروف أن تلك الأدوات تخضع للنسبية الحضارية أى ترتبط قيمتها وجدواها بالسياق الحضارى الذى تعد وتستعمل فيه أصلاً، ومن هنا يكون استيرادها من سياق حضارى إلى أخر واستعمالها كما هى بدون وضع أية تعديلات أو إضافات أمرا غير مقبول على الإطلاق(٢٢)؛ ففى ظل علوم البيانات **Data Science** التى أصبحت من أهم العلوم سريعة التطور فى عصرنا الراهن أصبح حجم البيانات التى ينبغى على الباحثين ومتخذى القرار فى مختلف المجالات التعامل معها وتحليلها والتوصل إلى نتائج شديدة الضخامة وسريعة التطور لا يمكن أن يتم تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات البحثية التقليدية التى لا تتلاءم مع تحديات العصر الرقمى الراهن.

كل ما سبق يمثل الجوانب المظلمة من أزمة علم الاجتماع من ناحية البحث العلمى الاجتماعى فى العالم العربى، وهى معوقات لا تصدر عن طبيعة البحث العلمى نفسه، بقدر ما هى تحديات ينبغى مواجهتها والتغلب عليها.

أما فيما يتعلق **بالمحور الثالث** والأخير وهو الخاص بوضع رؤية مستقبلية لنظرية جديدة وأساليب بحثية متقدمة تتلاءم مع تحديات المرحلة المقبلة.

فقد رأينا فى طرحنا للمحور السابق كيف تشكلت أزمة علم الاجتماع من الناحية النظرية وكذلك البحثية، وعلى الرغم من أن **الفن توفلر A.Toffler** يقر بوجود تلك الأزمة، إلا أنه يرى مع ذلك بشارة ميلاد لعصر جيد وحضارة حديثة حيث أكد أن البشرية تواجه اليوم قفزة هائلة إلى الأمام، فهى تواجه أعمق فوراناً اجتماعياً وأشمل عملية إعادة بناء فى التاريخ(٢٣)، ونحن اليوم مندمجون فى بناء عصر جديد متميز وإن كنا غير واعيين تماما لهذه الحقيقة وهذا ما نعنيه بعصر الموجه الثالثة.

كذلك قاد **والرشتاين Wallerstein** حركة تصحيح فيما طالب بصرورة صياغة جديدة للعلوم الاجتماعية، ذلك لأن العلوم الاجتماعية من وجهة نظره حقل شديد الخطورة بسبب اتساعه وسيطرته على سائر حقول المعرفة فى مختلف العلوم الإنسانية الأخرى(٢٤)، فهناك فروع متعددة لعلم الاجتماع منها علم اجتماع للمعرفة. وأخر للإعلام وثالث للسياسة، ورابع للثقافة .... وغيرها، هذا فضلا عن أن كلمة اجتماعى صارت مفهوما شديد العمومية شأنه فى ذلك شأن مفهوم التاريخ فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

ولذلك فإن علم الاجتماع يختلف عن معظم العلوم الإنسانية الأخرى لأن له مجالات متعددة للدراسة ومقاربة فكرية مختلفة فى تناوله للمعرفة الاجتماعية، فضلا عن منظومة مختلفة فى الأساليب البحثية التى يستخدمها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبناء على الطرح السابق فنحن فى حاجة إلى علم اجتماع جديد ينبع من واقع مجتمعاتنا العربية ويواجه كافة التحديات وذلك من خلال الرؤية المستقبلية التالية:

- الاهتمام بفهم الأبعاد الحقيقية للواقع الاجتماعى من خلال الاهتمام بالتراث العربى الذى يعبر عن هوية وحضارة ولغة وثقافة وقيم عالمنا العربى ومشكلاته الراهنة والمستقبلية.

- صياغة اتجاهات نظرية حديثة نابعة لا تابعة بحيث لا تهمل الاتجاهات التقليدية بل تحاول التوفيق بين القديم والحديث **"اتجاه توفيقى"** بحيث تعبر عن واقع مجتمعاتنا العربية وتطارد كافة الأيديولوجيات والأفكار الوافدة التى تهدف إلى ربط مجتمعاتنا بعجلة وواقع مجتمعات أخرى.

- صياغة أساليب بحثية متطورة تتعامل مع هذا الكم الهائل من البيانات شديدة الضخامة فى ظل العصر التقنى الراهن، وتقوم بتحليل وتفسير واستنتاج هذه البيانات التى يصعب التعامل معها عن طريق الأساليب التقليدية.

- استخدام الأدوات الكمية والكيفية ومحاولة المزاوجة بينهما ليس بشكل ميكانيكى يفصل كل منهما عن الأخر، وإنما بشكل جدلى تفاعلى بحيث يكمل كل منهما الأخر.

- التعامل الخلاق مع العولمة من خلال الانفتاح على التراث العالمى والاستفادة منه بما يتلاءم مع إمكانات وخصوصية وقيم عالمنا العربى.

- الاهتمام بالقضايا الملحة التى تواجه مجتمعاتنا العربية اليوم والبعد عن القضايا التقليدية المكررة.

- الحرص على التجديد فى علم الاجتماع بصورة مستمرة وكسر دائرة الجمود فى هذا العلم، ولا يتأتى هذا إلا من خلال تضافر جهود المشتغلين بعلم الاجتماع وأن يسود بينهم روح العمل الجماعى والفريق الواحد دون أى تعصب أو تحيز لاتجاه معين.

- وضع رؤى مستقبلية لسائر التحديات والمشكلات التى يواجهها هذا العلم أسوة بما يفعله علماء الاجتماع فى الغرب وخاصة فى تعاملهم مع الأزمات ومدى فهمهم لها ومدى تنبؤهم بها مستقبلاً فضلاً عن إصلاح المجتمع أيضا أفرادا وجماعات ومؤسسات وتغيير الواقع العربى نحو الأفضل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المراجع:

١. عبد الخالق عبد الله: العولمة- جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها في: العولمة ظاهرة العصر، عالم الفكر- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد (٢٨) العدد الثاني- أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٩، ص ٦٧، ٦٩.

٢. أحمد مجدى حجازى: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية- رؤية نقدية من العالم الثالث، فى العولمة ظاهرة العصر، عالم الفكر، مرجع سابق، ص ١٣٦- ١٣٧.

٣. محمد أحمد بيومى: علم الاجتماع بين الوعى الاسلامى والوعى المغترب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٤٦- ٤٧.

٤. رولاند روبرتسون: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد محمد ونور أمين، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة (٧٨) القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٨، ٢٩.

٥. على عبد الرازق جلبى وهانى خميس أحمد: العولمة والحياة اليومية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٥.

٦. أنتونى جيدنز: عالم منفلت كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟، ترجمة محمد محى الدين، بيروت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٩٠.

7. Smith, D. Globalization and social problem (Editor's introduction) Social Problems, vol. 48, No. 4.2001, pp 429-434.

٨. على عبد الرازق جلبى وهانى خميس أحمد، مرجع سابق، ص ٧٢.

٩. مايك فيذرستون: ثقافة العولمة- القومية والعولمة والحداثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة (١٣٢) القاهرة، ٢٠٠٠.

10. Bartelson, J.: Three Concepts of Golbalization, International Sociology, vol. 15, No. 2. June 2000, pp. 180- 296.

١١. مايك فيذرستون، مرجع سابق، ص ٤.

١٢. على عبد الرازق جلبى وهانى خميس أحمد، مرجع سابق، ص ٤٨.

١٣. المرجع السابق، ص ٤٨.

١٤. حيدر إبراهيم: العولمة وجدل الهوية الثقافية، في العولمة ظاهرة العصر، عالم الفكر، مرجع سابق، ص ٩٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٥. جلال أمين: العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي. العدد ٢٣٤، أغسطس ١٩٩٨، ص ٦٠.

١٦. مصطفى خلف عبد الجواد: بعض ملامح الأزمة الحالية لعلم الإجتماع في مصر- الموالج والمخارج، بحث مقدم إلى ندوة علم الاجتماع في مصر إلى أين؟ قسم الاجتماع، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة، ٣-٥ مارس ١٩٩١.

١٧. إسماعيل حسن عبد البارى: التوجه الاسلامى لعلم الاجتماع، في كتابات اجتماعية معاصرة مهداه للأستاذ الدكتور السيد محمد بدوى، تحرير محمد سيد فرح، مرجع سابق، ص ١٧١.

١٨. مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق.

١٩. أحمد إبراهيم خضر: علماء الاجتماع وموقفهم من الإسلام، دار النشر الدولى، الرياض، ١٩٩٣، ص ١٨، ١٩.

٢٠. محمد سعيد فرح: حركة ترجمة علم الاجتماع إلى اللغة العربية، في كتابات اجتماعية معاصرة، مهداه للأستاذ الدكتور السيد محمد بدوى، تحرير محمد سعيد فرح، مرجع سابق، ص ٤١.

٢١. على عبد الرازق جلبى وهانى خميس أحمد، مرجع سابق، ص ٥٢.

٢٢. محمد عزت حجازى: الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربى، في نحو علم اجتماع عربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٧.

23. Toffler, A, Power Shift, Bantam Books, New York, 1990.

٢٤. صامويل هنتنجتون: صدام الحضارات- إعادة صنع النظام العالمى- ترجمة طلعت الشايب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner